

قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 19 فيفري 2018 يتعلق بإتمام القرار المؤرخ في 17 أفريل 2007 المتعلق بضبط الوثائق المكونة لملف رخصة البناء وأجل صلوحيتها والتمديد فيها وشروط تجديدها.

إن وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،
بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى مجلة التهيئة الترابية والتعمير الصادرة بالقانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994 كما هي منقحة ومتممة بالنصوص اللاحقة وخاصة بالقانون عدد 29 لسنة 2009 المؤرخ في 9 جوان 2009،

وعلى الأمر عدد 1991 لسنة 2005 المؤرخ في 11 جويلية 2005 المتعلق بدراسة المؤثرات على المحيط وبضبط أصناف الوحدات الخاضعة لدراسة المؤثرات على المحيط وأصناف الوحدات الخاضعة لكراسات شروط،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 171 لسنة 2018 المؤرخ في 19 فيفري 2018 المتعلق بسن بعض الترتيب العامة للبناء المتعلقة بتجهيز البنايات بخزانات لتجميع وخزن مياه الأمطار المجمعة من أسطح البنايات غير المتاحة،

وعلى قرار وزير التجهيز والإسكان المؤرخ في 10 أوت 1995 المتعلق بضبط الحالات الاستثنائية التي لا تقتضي اللجوء إلى مهندس معماري لإعداد رسوم مشاريع البناء،

وعلى قرار وزيرة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية المؤرخ في 17 أفريل 2007 المتعلق بضبط الوثائق المكونة لملف رخصة البناء وأجل صلوحيتها والتمديد فيها وشروط تجديدها.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تضاف للفصل الأول من قرار وزيرة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية المؤرخ في 17 أفريل 2007 المشار إليه أعلاه نقطة أخيرة "ي" فيما يلي نصها :

الفصل الأول - نقطة ي :

دراسة جدوى ومذكرة احتساب إنجاز خزان المياه وفقا للتشريع الجاري به العمل مصادق عليها من مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 171 لسنة 2018 المؤرخ في 19 فيفري 2018 المتعلق بسن بعض الترتيب العامة للبناء المتعلقة بتجهيز البنايات بخزانات لتجميع وخزن مياه الأمطار المجمعة من أسطح البنايات غير المتاحة،

وعلى قرار وزير التجهيز والإسكان المؤرخ في 30 أكتوبر 1996 المتعلق بضبط محتوى ملف برنامج التدخل العقاري ومثال التهيئة التفصيلي.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - يتم الفصل 2 من قرار وزير التجهيز والإسكان المؤرخ في 30 أكتوبر 1996 المتعلق بضبط محتوى ملف برنامج التدخل العقاري ومثال التهيئة التفصيلي بالمطة الأخيرة الآتي نصها :

الفصل 2 - المطة الأخيرة :

- التدابير المقترحة ضمن مشروع مثال التهيئة التفصيلي والهادفة لترشيد استعمال الماء وتجميع مياه الأمطار وللتحكم في الطاقة واستعمال الطاقات المتجددة وفقا للتشريع الجاري به العمل.

الفصل 2 - يتم الفصل 4 من قرار وزير التجهيز والإسكان المؤرخ في 30 أكتوبر 1996 المشار إليه أعلاه بفقرة ثانية كالاتي نصها :

الفصل 4 - فقرة 2 :

وتضبط القواعد المشتركة بين كل المناطق التدابير الهادفة لترشيد استعمال الماء وتجميع مياه الأمطار وللتحكم في الطاقة واستعمال الطاقات المتجددة وفقا للتشريع الجاري به العمل والتقرير التقديمي المنصوص عليه بالفصل 2 من هذا القرار.

الفصل 3 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 19 فيفري 2018.

وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

محمد صالح العرفاوي

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

الفصل 2 - تضاف فقرة أخيرة للنقطة ح من الفصل 3 من قرار
وزيرة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية المؤرخ في 17 أفريل
2007 المشار إليه أعلاه فيما يلي نصها :
الفصل 3 - نقطة ح - فقرة أخيرة :

وتبين هذه الأمثلة مواقع تركيز الخزانات لتجميع مياه الأمطار
وأبعادها ومعدات التحكم في الطاقة واستعمال الطاقات المتجددة
إن وجدت وفقا للتشريع الجاري به العمل ولرأي المصالح المعنية.
الفصل 3 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية.

تونس في 19 فيفري 2018.

وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

محمد صالح العرفاوي

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في
19 فيفري 2018 يتعلق بتنقيح وإتمام القرار المؤرخ في 3
أكتوبر 1995 المتعلق بضبط الوثائق المكونة لمثال التهيئة
العمرانية.

إن وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى مجلة التهيئة الترابية والتعمير الصادرة بالقانون عدد
122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994 كما هي منقحة
ومتممة بالنصوص اللاحقة وخاصة بالقانون عدد 29 لسنة 2009
المؤرخ في 9 جوان 2009،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27
أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17
مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12
سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25
نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 171 لسنة 2018 المؤرخ في 19
فيفري 2018 المتعلق بإصدار بعض الترتيب العامة للبناء
المتعلقة بتجهيز بنايات بخزانات لتجميع وخزن مياه الأمطار
المجمعة من أسطح بنايات غير المتاحة،

وعلى قرار وزير التجهيز والإسكان المؤرخ في 3 أكتوبر
1995 المتعلق بضبط الوثائق المكونة لمثال التهيئة العمرانية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - يتم الفصل 2 من قرار وزير التجهيز والإسكان
المؤرخ في 3 أكتوبر 1995 المتعلق بضبط الوثائق المكونة لمثال
التهيئة العمرانية بالمطز كالاتي نصها :

الفصل 2 - مطز ز :

- اقتراح التدابير الهادفة لترشيد استعمال الماء وتجميع مياه
الأمطار وللتحكم في الطاقة واستعمال الطاقات المتجددة وفقا
للتشريع الجاري به العمل.

الفصل 2 - يتم الفصل 4 من قرار وزير التجهيز والإسكان المؤرخ
في 3 أكتوبر 1995 المشار إليه أعلاه بفقرة ثانية كالاتي نصها :

الفصل 4 - فقرة 2 :

وتضبط القواعد المشتركة بين كل المناطق التدابير الهادفة
لترشيد استعمال الماء وتجميع مياه الأمطار وللتحكم في الطاقة
واستعمال الطاقات المتجددة وفقا للتشريع الجاري به العمل
والتقرير التقديمي المنصوص عليه بالفصل 2 من هذا القرار.

الفصل 3 - يضاف إلى أحكام الإطار النموذجي للترتيب
العمرانية الملحق بقرار وزير التجهيز والإسكان المؤرخ في 3
أكتوبر 1995 المشار إليه أعلاه عنوان ثان، كما يلي:

العنوان الثاني

القواعد المشتركة بين كل المناطق

ويعاد ترتيب العنوان الثاني كعنوان ثالث كما يلي:

العنوان الثالث

أحكام خاصة بكل منطقة

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
تونس في 19 فيفري 2018.

وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

محمد صالح العرفاوي

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

وزارة الصحة

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 20 فيفري 2018.

سمي السيد حلمي الجبالي عضوا ممثلا عن وزارة الصحة
بمجلس إدارة المركب الصحي بجبل الوسط، وذلك ابتداء من 29
جانفي 2018.

يرأس مجلس إدارة المركب الصحي بجبل الوسط السيد حلمي
الجبالي.